

محليات

تراجم إنتاج معمل سجاد السويداء

السويداء- عبير صيموعة

الاسطوانة ذاتها يعيدها ويريدها معمل سجاد السويداء منذ عشرة أعوام حول تراجم الإنتاج والصعوبات التي تعترض العمل من قدم الآلات وكثرة أعطالها وتوقفاتها الميكانيكية وصعوبة تأمين مستلزماتها من القطع التبديلية والمواد الأولية وكثرة تبديل الألوان والنقوش على الأنوال لإرضاء أذواق المستهلكين وكبر سن العمالة وتسرب النوعية منها ونقص عمال الإنتاج المباشر. والسعي إلى تأمين النول الحديث الذي لم يستطع تعاقب الوزارات من حل قضية الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تراجم إنتاج المعمل في النصف الأول من العام الحالي حيث لم تتجاوز كمية الإنتاج فيه ١٢ ألفاً و٥٠٥٥٠ من الإنتاج المخطط البالغ ٣٤ ألفاً و٢٨١١١م بأ نسبة تنفيذ ٣٧٪ على حين لم تتجاوز كمية المبيعات ١٥ ألف ٢م بقيمة تقريبية ٥٢ مليوناً.

حيث دعا مدير معمل سجاد السويداء المهندس مأمون أبو حسون إلى رفد المعمل بعمالة من الفئة الرابعة وإعادة إحياء مشروع النول الحديث والذي جرى إعداد دراسة الجدوية الموجودة حالياً لدى الجهات الوصائية وتعديل بعض القوانين الخاصة بحساب الجوايق الإنتاجية المعمول بها منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ ودعم العمال بجوافز ومكافآت تشجيعية مجزية لدعمهم في زيادة الإنتاج في ظل الظروف الراهنة خاصة مع نقص العمالة وعدم توافر البديل مشيراً إلى أن المبيعات المحققة تعتبر «جيدة» جراء إجراءات التسويق المتبعة والمضمنة تقسيط المنتج لمدة ٢٤ شهراً للعاملين بالدولة يسقف ٢٠٠ ألف ليرة وطرحه بمنافذ تسويق عدد من الدوائر الحكومية نظراً لبقاء الأسواق المحلية محصورة في السويداء بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد الأمر الذي أسهم بتصريف فائض الإنتاج وتوفير التمويل الذاتي وتسييد معظم الديون المترتبة على المعمل.

بدوره رئيس مكتب صناعة الغزل والنسيج باتحاد عمال السويداء رياض الشخف أكد أن من أسباب تدني الإنتاج هو تدني الجوايق الإنتاجية والمكافآت التشجيعية للعامل مطالباً وبتنظيم نقابي بتحديث آلات المعمل نظراً لأنها السبيل الوحيد لتحسين واقع المعمل إضافة إلى المطالبة بإعادة النظر بعملية المدج برمتها حفاظاً على معمل سجاد السويداء وحفاظاً على المعامل الأخرى لأن المدج بين ثلاث شركات مختلفة في الصناعة لا يمكن دمجها في صناعة واحدة وهي الشركة العامة لصنع السجاد بدمشق والتي اعتبر معمل سجاد السويداء قسماً من سجاد دمشق وشركة حلب العامة للأنسجة الحريرية والشركة العامة للأصواف بجماع انعكس سلباً على الإنتاج مؤكداً ضرورة الحفاظ على حقوق العاملين الذين يعتبرون العنصر الأساسي للعملية الإنتاجية وضمان استمرارية إنتاج المادة.

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي بدمشق عن وجود بعض الصالات التي ظهرت أخيراً من بعض صاغة الذهب متعلقة بتحويل ما يملكونه من المصوغات من أسمهم إلى أسماء أشخاص آخرين للتهرب من الديون المترتبة عليهم موضحاً أن أحد الصاغة حول ما يقرب ٥٠ كغ من الذهب لشخص آخر ليتهرب من الديون الكبيرة المترتبة عليه.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المصدر: إنه نتيجة التحقيقات حول هذا الملف تبين أن هناك تهرباً واضحاً من إيفاء الديون بهذه الطريقة مشيراً إلى أن هناك أكثر من صانع يقوم بهذه العملية يدعي أنه أفلس ولم يعد يملك الذهب الذي يساعده في وفاء ديونه.

وبين المصدر أن أعداداً لا بأس به من الصاغة اليوم يتهربون من ديونهم المترتبة عليهم ولذلك فإن انتشار ظاهرة نقل ملكيتهم من الذهب إلى اسم شخص آخر يعد أمراً طبعياً باعتبار أن الهدف من ذلك الحفاظ على الذهب دون أن يوقوا الديون المترتبة عليهم.

أساليب احتيال الصاغة للتهرب من الديون

تسجيل الذهب بأسماء آخرين وإعلان الإفلاس و ٢٠٠٠ دعوى سرقة للذهب في سورية منها ٤٠٠ في دمشق وريفها



هذا النوع كانت نادرة إلا أنه نتيجة الظروف التي تعيشها البلاد واستغلال بعض الأشخاص لها دفع العديد منهم إلى اتباع هذه الأساليب المخلة في القانون والمجتمع.

وعلى خط مواز كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المتعلقة بسرقة الذهب في سورية بلغت نحو ٢٠٠٠ دعوى منظرة أمام محكمة الجنايات منها ٤٠٠ دعوى في دمشق وريفها في حين بلغ عددها في محافظة حلب نحو ٣٠٠ دعوى، مشيرة إلى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الدعاوى المتعلقة بهذا الموضوع.

وبيئت الإحصائيات أن كمية الذهب المسروقة من الذهب في بعض المحافظات بلغت نحو ٤٠ كغ في حين إحصائيات العام الماضي لم تسجل سوى ٢٠ كغ ما يشير إلى ارتفاع كبير في كميات الذهب المسروقة والخسوصة لدى القضاء. وبحسب قانون العقوبات العام الصادر في عام ١٩٤٩ فإن السرقة تعتبر جناحاً الوصف تتراوح العقوبة فيها من ٣ سنوات إلى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة وسرقة الذهب تعتبر من ضمن جرائم السرقة المنصوص عليها في القانون.

ضرورة أخذ الحيطه والحذر عند شراء أي قطعة ذهب والتأكد أن القطعة التي تم شراؤها مرخصة من قبل جمعية الصاغة. وبين المصدر أن هذه الجريمة تعتبر من الجرائم والنصب والاحتيال وهي جناحية الوصف من اختصاص محاكم الجنايات باعتبار أن الجرم سرقة الناس لكن بطريقة خبيثة من خلال بيعهم ذهباً مزوراً، معترفاً أن حالات التزوير لمثل

أن هذا الفعل يعد خطيراً باعتبار أن الهدف منه عدم استرجاع حقوق الناس وأن القضاء لا يمكن أن يسكت عن هذه الأفعال وسيطبق العقوبات المنصوص بحق كل من يفعل ذلك.

وأشار المصدر إلى أنه تم ضبط العديد من الأشخاص يمتهون مهنة صياغة الذهب وبعد التحقيق تبين أن هؤلاء ينصبون على الناس ببيع ذهب مزور، مشدداً على

وأوضح المصدر أن هذا يعتبر نوعاً من أنواع التحليل على القانون وهو جريمة يعاقب عليها مشيراً إلى أن القضاء اتخذ كل الإجراءات المتعلقة في هذا الملف عبر البت ببيع الذهب في المزاد العلني لاسترجاع جميع الحقوق لأصحابها. وأكد المصدر أنه يتم محاسبة الصانع الذي قام بهذا الفعل بالسجن لأنه تحايل على القانون وهي جريمة جزائية تعتبر

نقطة حليب...

الخياط: وزارة الشؤون تدخل بشكل سلبي

محمود الصالح



٢١٩٨ طفل يستفيدون من الخدمات المجانية شهرياً طن من الحليب الجاف للأطفال الفقراء

والآن لدينا تنمية فكرية ومعالجة فيزيائية وعيادة عصبية ومستوصف وصيدلية، وتوزع الأدوية بحسم ٤٠٪. أما الحليب فقد كان سابقاً مجانيًا وتوزع شهرياً طنًا من الحليب الجاف وكان عدد أطفال الجمعية ٢٥٠٠ والآن لدينا ٢١٩٨ طفلًا فقط نقدم لهم الخدمات والحليب الذي يحتاجون إليه والأدوية والأسبسة. الآن لدينا حليب جاف يكفي حاجتنا لمدة شهرين وهو مجاني ويوزع وفق شروط محددة أولاً حالة الطفل والعائلة وهذا الحليب هو هدية ولا دور لوزارة الشؤون في أي مساعدة تأتي إليها والحقيقة أن دورها معروف لعمل الجمعية فقط وخلال شهر رمضان وزعنا آلاف السلل الغذائية على الأسر المحتاجة ونقدم شهرياً مساعدات مختلفة بكلفة تصل إلى

أكثر من مليون ونصف مليون ليرة وورصيدنا الحالي أصبح بذلك نحن بحاجة إلى دعم من أصحاب الأيدي البيضاء لنستمر في تقديم حليب الأطفال المجاني. وعن موارد الجمعية قالت: الحقيقة نحن نعتمد على المساعدات وبيع أملاك الجمعية التي هي عبارة عن فندق ومحال في أهم مركز في المرحية بدمشق ولكن هذه الإيرادات ضعيفة جداً بسبب أسعار الإيجار القديمة وعندما نزيد زيادة الإيجار الجميع يقف ضدنا ولا نساواننا الوزارة في ذلك وحتى القضاء لا يتصفنا. وما نتمناه أن تتم معالجة هذا الموضوع لأن الجمعية بحاجة ماسة للترعات للاستمرار بعملها وخصوصاً أننا في كل يوم نحتاج إلى مبالغ إضافية لتأمين حليب الأطفال ولا يجوز أن نتوقف عن ذلك وهذا الأمر يرسم أصحاب الأيدي البيضاء.

أورده العاملون في حين الأهالي أوردت غير ذلك وفيها شيء من التمييز؟!

وأشار المحاميد إلى أن تقرير اللجنة تضمن أن البطاقات الشخصية المقدمة طلباتها من عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لم تسلم لأصحابها حتى تاريخه ولم تصل إلى أمانة السجل بسبب إرسالها إلى مديرية الشؤون المدنية بريف دمشق (التل) ومن ثم ترسل إلى القنيطرة لتتم طباعتها ومن ثم إعادتها بنفس الطريقة المرسله، مؤكداً المعاناة الألامالي من عدم حصول أبنائهم على البطاقات الشخصية وخاصة في ظل الظروف الراهنة، أما بالنسبة للبطاقات الشخصية والتي تم تنظيمها خلال ٢٠١٤ و٢٠١٥ فهي تصل تباعا وتسلم حسب وصولها وأحياناً تستغرق مدة ستة أشهر أو أكثر.

ولفت رئيس مجلس محافظة القنيطرة إلى أن اللجنة التيقت مدير عام الأحوال المدنية أحمد رحال وتمت معالجة شكاوى المواطنين على النحو الآتي: تسليم طلبات الحصول على البطاقات الشخصية لأبناء محافظة القنيطرة مباشرة من أمانة السجل إلى مديرية الشؤون المدنية بدمشق لتتم طباعتها وإعادتها مباشرة، وصدر قرار بتكليف اثنين من مديرية الشؤون المدنية بريف دمشق للعمل في سجل أمانة قطنا للعمل بسجلات أبناء القنيطرة بشكل أساسي مع تخصيص إحدى الغرف للعمل بها بسجلات القنيطرة. وأخيراً التوجيه لمديريتي الشؤون المدنية بريف دمشق والقنيطرة والسجلات الخاصة بأبناء القنيطرة ٣٣ سجلاً وعدد الموظفين ٦ وتقديم الخدمات خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بأسرع وقت ممكن.

القنيطرة- الوطن

أغلبية أبناء محافظة القنيطرة يعتقدون أن ممثلهم في مجلس المحافظة ومجلس الشعب، تناسوا همومهم ومشاكلهم والتفوا إلى مصالح شخصية ضيقة وفي ذلك جانب من الحقبة، ولكن الأکید أن مجلس المحافظة يرأسل الجهات المعنية لطرح مشاكل المواطنين في المجتمعات التي لا تتبع محافظة القنيطرة ومنها قضية السجل المدني في منطقة قطنا والتابعة محافظة ريف دمشق، وكنا في صحيفة «الوطن» السابقين في نشر معاناة أبناء القنيطرة مع أمانة السجل المدني في قطنا، التي كانت تغرد خارج السرب، غير مكرتة بحال المواطنين أو صعوبة الوصول إليها في ظل الظروف الراهنة والمعاناة في الحصول على وثيقة من الأمانة المذكورة.

رئيس مجلس محافظة القنيطرة محمد صالح المحاميد أكد أنه بعد طرح الغضو بسام الشرعي قضية معاناة أبناء القنيطرة المقيمين في منطقة قطنا وصعوبة في استصدار وثائق الأحوال المدنية، تم على الفور تشكيل لجنة ضمت عضوين من مجلس المحافظة ومدير المجالس المحلية عز الدين زيتون ومهمتها التثبت من صحة الوقائع حول أمانة قطنا وتقديم مذكرة بالواقع، وبالفعل قامت اللجنة بزيارة قطنا مع تخصيص إحدى الغرف للعمل بها بسجلات القنيطرة. وأخيراً التوجيه لمديريتي الشؤون المدنية بريف دمشق والقنيطرة والسجلات الخاصة بأبناء القنيطرة ٣٣ سجلاً وعدد الموظفين ٦ وتقديم الخدمات خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بأسرع وقت ممكن.

الزبائن إلى الأسواق الشعبية... وأسعار الأسواق الراقية لا تتحمل!!

صنّاعي: ارتفاع التكاليف وأجور الشحن واليد العاملة سبب في ارتفاع الأسعار حتى ٥٠٪

أسعد المقداد

مقومات اقتصاد سوق الألبسة خلال أيام العيد وارتباط السلع المحررة بارتفاع الدولار وانخفاضه في عملية ارتحالية يتبعها بعض التجار بانعوض السلع غير الغذائية خاصة الألبسة دون الرجوع لأي جهة هنا ما تم رصده خلال جولة لجريدة «الوطن» على أسواق قريتهم المشراية وغيرها من الأسواق التي تشهد بيع وشراء نشطة ونفخ السباق شريحة واسعة من المستهلكين اضطروا للتوجه للأسواق الشعبية للبحث عن الألبسة تناسب قدرتهم الشرائية وإن اختلفت الجودة والنوعية نظرا للفرق الكبير بينها وبين بقية الأسواق المعروفة كالصاحية والحمر والحجر الأبيض التي وصل فيها سعر طقم ولادي لعمر الستنتين إلى أكثر من خمسة آلاف ليرة وفسفستان يتاني إلى ستة آلاف ليرة في حين بلغ سعر الحذاء الولادي ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ ليرة. وشهدت أسواق الأعياد خاصة للألبسة أنها ليست مستقرة والسعة الواحد تبع أكثر من سعر في اليوم الواحد وهذا مرتبط بتوافر المادة المحروحة للاستهلاك من جهة وجودتها والإقبال عليها من جهة أخرى.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي اعتبرت أن الأسعار مع اقتراب عيد الفطر السعيد من خلال كتب مسطرة أن الأسعار غير منطقيّة وغير مقبولة ودمت لتشديد الرقابة.

وذكر مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن قيام دوريات حماية المستهلك بحملة تستمر حتى فترة الأعياد وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإن عناصر الرقابة في حال حدوث أي شك بسعر قطعة ملابس يتم على الفور الطلب من المنتج بيانات التكلفة لعرضها على لجنة خاصة تضم مندوبين من وزارة التجارة الداخلية ووزارة الصناعة وغرفة التجارة لدراسة هذه القطعة في حال كانت مخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة التزام الباعة والتجار بيوامش الربيح التي حددتها وزارة التجارة الداخلية وضرورة تناول الفواتير لافقا إلى أنه تم توجيه من اليوم كافة الدوريات المديرية بضرورة التشدد على تطبيق الأنظمة والقوانين بشأن ذلك وعلى مدار الساعة لافتاً إلى أن الشكاوى تعالج في وقتها وهناك دوريات لحماية المستهلك نوعية تقوم بمراقبة السوق ولكن الظروف الأخيرة يقلل من الحركة ويضعف حركة الدوريات على السلع ومعالجة المخالفات في السرعة الكلية مع التأکید على أن الأسعار

كلام رسمي جدا

شركة الدراسات والاستشارات الفنية:

أدينا التزاماتنا دون تقصير وفرقنا

الطبوغرافية تعرضت لمهاجمة وممانعة

في البداية كنا نأمل من السيد الصحفي المحترم محمد حسين التحري والتصني بشكل دقيق قبل كتابة المعلومات المذكورة في مقاله الوارد في صحيفتكم بتاريخ ٦/ ٩ /٢٠١٥ العدد رقم ٢١٦٤ بخصوص محطة معالجة دريكيش وتحديد بلدة زهر مطرو لذلك نود أن نوضح ما يلي: إن الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أوفت بكل التزاماتها منذ تقديم الدراسة الإقليمية الشاملة لمحافظة طرطوس حيث أخذت بالنظر في دراستها الآتي:

• تحديد دريكيش والتجمعات الجاورة لها بمحطة معالجة خاصة بها ولكن اعتراض الشركة على الأهالي على الموقع المحدد المناسب فنياً واقتصادياً حالت دون إمكانية الشركة من متابعة الأعمال الموكلة إليها.

• تحديد بلدة زهر مطرو بمحطة معالجة الغفقا إلا أن هذا الحل لم ينل القبول من بعض الجهات المعنية في طرطوس وتوصلت إلى قرار بتحديد بلدة زهر مطرو بمحطة معالجة محور حنين شباط ولكن عند اختيار موقع جديد لمحطة معالجة دريكيش تم إلغاء كل الحلول المذكورة والطلب من الشركة ضرورة معالجة بلدة زهر مطرو بمحطة معالجة دريكيش.

تجاوزت الشركة من طلبات الجهات المعنية بدراسة إمكانية تحديد زهر مطرو بمحطة معالجة دريكيش ووضعت أربعة حلول تم الموافقة على أحدها بتاريخ ٦ / ٩ /٢٠١٥ من قبل المعنيين وبناء عليه باشرت الشركة بالأعمال الحقلية وأرسلت الفرقة الطبوغرافية لدينا إلى الموقع ورغم ذلك تعرضت الفرقة للطبوغرافية لممانعة وتهجم بعض أصحاب الأراضي وإيقافها عن العمل.

ختاماً نتمنى من كل الأطراف الفاعلة أن تتولد لديها رغبة حقيقية في إنهاء الأعمال والمساعدة في حل المشاكل التي تعترض عملنا وتسليمنا موقع العمل المعتمد لنتمكن من المباشرة وإنهاء المطلوب أصولاً.

كما نتمنى عليكم توشي الثقة والاحترافية وتوضيح الأمر والعودة إليها في أي قضية تتعلق بشركتنا قبل النشر.

أما أننا نؤكد أن شركتنا قد أتت التزاماتها دون تقصير أو تلتك ورغم الصعوبات التي تواجهها لإتمام العمل بالشكل الأمثل.

المدير العام
الدكتور المهندس أشرف حبوس

ألبسة الأطفال «نار»!!

حماة - محمد أحمد حجابي

مقبولة، وفتلتنا مرعب!! وقال رثيف الصالح وهو مؤلف: لم أكن أتصور أن سعر بنطال الجينز الذي لا يتجاوز طوله ٧٠ سم أكثر من ٢٥٠٠ ليرة، والقبض ١٢٠٠ والحذاء ٣٠٠٠ ليرة فأين نحن؟! ولماذا هذا الارتفاع الجنوني، بصراحة أن الأسعار عفرت لذلك ليس من الحكمة الاقتراب منها!! وقال زاهر الخطيب وهو أب لثلاثة أولاد: لن أستري شيئاً، لا قدرة لي على شراء البسة سوى لولد واحد، وإن اشتريت لواحد ولم اشتر لولدين الباقين فسأكسر بخاطرهما، الحياتية!!

فما يعيشه وطننا الحبيب أرخي بقله على أرواحنا، وغير فينا الكثير، وبذل من حياتنا الكثير، بل قلبها رأساً على عقب، وخاصة اجتماعياً واقتصادياً، حتى أمسي شراء البسة جديدة للزوج المسكينة، أو لأي منّا في موسم العيد من الكماليات، بل من الأحلام - بحسب العديد من المواطنين الذين طرحنا عليهم هذا الموضوع للمناقشة ليس غير - التي لا تتحقق إلا لافئنا ندر!!

لذلك نتعرض في هذه المادة لألبسة الأطفال العبد، التي قد يضطر مواطن ما شرائها لزولا عند الحاح طفل له أو زوجته أو إصرارها!!، ففي جولة لنا على أسواق مدينة حماة «الديباغة - ابن رشد - سندر المدينة» مجمع البراء، سوق الطويل الشعبي، لاحظنا تبايناً كبيراً في الأسعار بين محل وآخر للمواد المعروضة ذاتها، وارتفاعاً كبيراً في أسعار الجيد منها، جعلها بمثابة عن قدرة المواطن الشرائية.

وأكد عدد من المواطنين الذين التقيناهم في المحال أو أمام واجهاتها، أن الأسعار غير العبد، التي قد يضطر مواطن ما شرائها لزولا عند الحاح طفل له أو زوجته أو إصرارها!!، ففي جولة لنا على أسواق مدينة حماة «الديباغة - ابن رشد - سندر المدينة» مجمع البراء، سوق الطويل الشعبي، لاحظنا تبايناً كبيراً في الأسعار بين محل وآخر للمواد المعروضة ذاتها، وارتفاعاً كبيراً في أسعار الجيد منها، جعلها بمثابة عن قدرة المواطن الشرائية.

وأكد عدد من المواطنين الذين التقيناهم في المحال أو أمام واجهاتها، أن الأسعار غير



المعظم المواد في حالة تراجع مستمر وهذا التراجع مرتبط بمدى توافر المادة في الأسواق.

ويحدث حسام مكي صنّاعي بريف دمشق أن هناك مجموعة من أسباب ارتفاع الأسعار وأهمها ارتفاع التكاليف وأجور الشحن واليد العاملة، ولكن هذه الحجج لم تنفع المستهلك الذي يتم التجار بالبحث وتحقيق الأرباح على حسابها، إضافة إلى تحميل الجهات الرقابية مسؤولية عدم ضبط الأسعار مضيّقاً إن الزيادة على الأسعار تراوحت ما بين ٤٠ - ٥٠٪ والسبب يعود إلى الأحداث التي أثرت بشكل كبير على المصانع في مدينة حلب المصدر الأكبر لتصنيع الألبسة السورية، فمثلاً سعر بنطال جنز ٥٠٠٠ ليرة وسعر طقم رجالي بـ ٨٥٠٠ ليرة حسب النوع حيث يصل السعر في بعض المحال المشهورة إلى ٨٤٠٠ ليرة على الرغم من التخفيضات التي تصل إلى ٣٠٪ بالنسبة للألبسة وأحياناً ٥٠٪ لكنها نوعيات غير جيدة وبالنسبة للألبسة الرجالية فالعروض عديدة فمن قميص يتراوح ما بين ٢٥٠٠ إلى ٤٨٠٠ ليرة وهناك أنواع فضائية يصل سعر القميص إلى ٣٢٠٠ ليرة وثمن البنطال القماش يتراوح ما بين ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ ليرة.